جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون / دبلوم عالي الانتخابات والحكم الرشيد

الرقابة القضائية على قرارات مجلس النواب غير التشريعية وفقاً لدستور جمهورية العراق لسنة 2005

بحث تقدم به الطالب

مشكور عبد السادة رويضي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في القانون العام / الانتخابات والحكم الرشيد

بإشراف

أ.م.د. نجلاء مهدي بحر

1445ه 2024 م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ

صدق الله العلي العظيم

(سورة الأعراف - الآية 181)

الاهداء.....

الى ملاذي ومأوى الاطمئنان .....الى أجمل الأوطان

الى من رأني قلبها قبل عينيها

أمي ....أسأل الله العافية لها

الى من رباني صغيراً ... فأحسن تربيتي ..وألزمني دستوري مابقيت حيا

أبي تغمده الله بواسع رحمته

الى رفيقتي وشريكتي لحظات عمري ... زوجتي حفظها الله ورزقها سرور الدنيا والآخرة

الشكر والعرفان

الحمد لله فوق حمد الحامدين، والشكر لله فوق شكر الشاكرين ، وسبحان الذي نخشى جميعاً عدله ونعتمد قوله ونعتصم بحبله واصلة والسلام على المبعوث رحمةً خاتم الأنبياء محمد ﷺ وعلى ال بيته الطيبين الطاهرين أئمة الهدى وسفينة النجاة . ووقوفاً منا عند قوله تعالى (وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ) صدق الله العلي العظيم ، وإجلالاً لمواقف الاحسان وعرفاناً وتثميناً منا لجهود الآخرين لما بذلوه من عطاء وافر أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير الى جناب الدكتورة نجلاء مهدي ال بحر لقبولها الإشراف والمتابعة الحثيثة وتذليل الصعاب .

وجزيل الشكر والامتنان الى عمادة معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الأشرف ورئاسة قسم القانون ، والشكر والاحترام موصول الى جناب الأساتذة التدريسين ممن تواصلنا معهم بكل مودة خلال الفصلين الدراسيين.

ولا يسعني ان اذكر بالشكر العاملين في المكتبة المركزية لمعهد العلمين للدراسات العليا وكذلك العاملين في المكتبة الرقمية والمكتبة الخاصة لكبير إحسانهم وسعة صدورهم وجميل أخلاقهم ، كما أتقدم بالشكر الى العاملين من الكوادر والمسؤولين في المكتبة العلوية في النجف الاشرف ، وكبير احترامي وتقديري الى كل من أستعنت واغتنيت بجهودهم الكبيرة من فقهاء وأساتذة وكتاب وباحثين لطرح المعلومة وتيسيرها بين أيدينا لتكون سراجاً نستدل به.

الاخوة والأخوة شركاء المسيرة العلمية وزملاء المرحلة الدراسية ... بكل يقين شكراً للحياة التي منحتنا شرف اللقاء بكم ..

وأختم شكري حيث أبدأ دائماً الحمد ثم الحمد والشكر ثم الشكر لله تعالى لرعايته ولطفه بنا وعظيم إحسانه.

الباحث

المستخلص

لقد تناولنا بحثنا الموسوم (الرقابة القضائية على قرارات مجلس النواب غير التشريعية وفقاً لدستور جمهورية العراق لسنة 2005) هذا لأنه من المواضيع المهمة في القانون الدستوري ، لما تتمتع به المحكمة الاتحادية العليا من اختصاصات دستورية وقانونية وامتداد أثر قراراتها الى جميع مؤسسات الدولة بوصفها الجهاز المسؤول عن صيانة الدستور التي تبين السلطة التي يتمتع بها مجلس النواب في اصدار القرارات غير التشريعية ، حيث تناول البحث تعريف الرقابة القضائية وقرارات مجلس النواب غير التشريعية وأنواعها .

وبعد البحث والتحليل في النصوص الدستورية والقانونية المتعلقة بموضوع البحث نجد أن المشرع العراقي نص في دستور جمهورية العراق لسنة 2005 على اختصاصات مجلس النواب غير التشريعية وممارسته لوظائفه الرقابية والتنفيذية والتنظيمية وكذلك النص على الأدوات الرقابية والوسائل التنفيذية وإصدار القرارات غير التشريعية للقيام بمهامه الدستورية ، كما تضمن البحث على القرارات غير التشريعية التي يصدرها مجلس النواب وتوضيح الجهة التي تقوم بالرقابة على تلك القرارات والمتمثلة بالمحكمة الاتحادية العليا وفقاً لدستور جمهورية العراق لسنة 2005 ، وتأتي أهمية البحث في القرارات غير التشريعية لمجلس النواب الى توضيح الجهة المختصة في النظر وصحة هذه القرارات وتأكيد مشروعيتها ، إضافةً الى بيان مسؤولية مجلس النواب عن هذه القرارات .

ثم البحث في دور المحكمة الاتحادية العليا بالرقابة على الاختصاصين الرقابي والتنفيذي لمجلس النواب والمساهمة في تحقيق الاستقرار والتوازن بين السلطة التشريعية والتنفيذية ، ثم ختمت هذه الدراسة بالأستنتاجات التي توصل اليها الباحث ، أن مجلس النواب يقوم بإصدار قرارات غير تشريعية بصدد ممارسة مهامه الرقابية والتنفيذية ، وتحديد المحكمة الاتحادية كجهة رقابية مختصة جاء منسجماً ومفهوم النظام البرلماني بما يحقق التعاون والتوازن بين السلطات من خلال إصدارها العديد من القرارات والاحكام القضائية ، التي تنظم كيفية تشكيل السلطات الثلاث وممارسة اختصاصاتها بوصفها محكمة دستورية .

الباحث

المحتويات

الموضوع		الصفحة
المقدمة		3– 1
المبحث الأول	ماهية الرقابة القضائية وقرارات مجلس النواب غير التشريعية	32 – 4
المطلب الأول	مفهوم الرقابة القضائية	18 – 4
الفرع الأول	تعريف الرقابة القضائية وانواعها	14 – 5
الفرع الثاني	الأساس القانوني للرقابة القضائية في العراق بعد عام 2005	18 – 15
المطلب الثاني	مفهوم قرارات مجلس نواب غير التشريعية	32 – 18
الفرع الأول	تعريف قرارات مجلس النواب غير التشريعية وانواعها	27 – 19
الفرع الثاني	الأساس القانوني لقرارات مجلس النواب غير التشريعية	32 – 27
المبحث الثاني	الرقابة القضائية على قرارات مجلس النواب المتعلقة بالاختصاصين الرقابي والتنفيذي	62 – 33
المطلب الاول	الرقابة القضائية على قرارات مجلس النواب المتعلقة بالاختصاص الرقابي	45 – 33
الفرع الاول	مفهوم الاختصاص الرقابي لمجلس النواب	41 – 34
الفرع الثاني	الرقابة القضائية على الاختصاص الرقابي لمجلس النواب	45 – 42
المطلب الثاني	الرقابة القضائية على قرارات مجلس النواب المتعلقة بالاختصاص التنفيذي	62 – 45
الفرع الأول	مفهوم الاختصاص التنفيذي لمجلس النواب	56 – 46
الفرع الثاني	الرقابة القضائية على الاختصاص التنفيذي لمجلس النواب	62 – 56

الخاتمة	أولا / النتائج	63
	ثانيا / المقترحات	64
المصادر		69 – 65